مطالبات فلسطينية بتدخل دولي لوقف التصعيد

الضفة الغربية: شهيد وعشرات الإصابات خلال مواجهات مع الاحتلال

اشتباكات مع الاحتلال الإسرائيلي بالضفة

مستوطنون يضعون كرفانات جديدة

- غزة: 60 مصاباً برصاص الاحتلال الإسرائيلي بينهم مسعفون وصحافيان
- يهود يعودون إلى مستوطنة في الضفة أخليت بالقوة
- الاحتلال الإسرائيلي يفجر منزل أسير قرب رام الله
- لندن تنتقد انتهاكات تل أبيب في الأراضي الفلسطينية
- عشراوي: اعتراف أستراليا بالقدس عاصمة لإسرائيل «خطير ومستفز»

عواصم – «وكالات»: أعلنت مصادر طبية فلسطينية، أن شاباً فلسطينياً استشهد وأصيب عشرات آخرين أصيبوا بجروح الجمعة خلال مواجهات مع قوات الاحتلال الإسرائيلي في مناطق متفرقة من الضفة الغربية المحتلة، احتجاجاً على ممارسات الاحتلال الإسرائيلي الأخيرة والاقتحامات المتتالية للمدن الفلسطينية.

ودارت مواجهات عنيفة مع قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين في أكثر من نقطة تماس في الضفة الغربية المحتلة، كانت أعنفها في شمال مدينة البيرة ومخيم الجلزون حيث أصيب 10 فلسطينيين برصاص الاحتلال من بينهم إصابة بالغة الخطورة، وأصيب العشران بالاختناق بقنابل الغاز، من بينهم فلسطيني بجروح خطيرة أدت إلى استشهاده.

وكما دارت مواجهات مماثلة في مدن نابلس وطولكرم والخليل، حيث أصيب عشرات الفلسطينيين نتيجة قمع قوات الاحتلال الإسرائيلي للمتظاهرين بالرصاص المطاطي وقنابل الغاز.

وفي سياق متصل واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي عمليتها العسكرية في مدينة البيرة وسط الضفة الغربية، حيث اعتقلت الوحدات الخاصة في جيش الاحتلال 5 فلسطينيين.

كما أصيب عشرات الفلسطينيين، مساء الجمعة، بعد إطلاق جيش الاحتلال الإسرائيلي، النار صوب مئات الفلسطينيين الذين توافدوا إلى الحدود الشرقية لقطاع غزة، للمشاركة في فعاليات جمعة «المقاومة حق مشروع»، ضمن فعاليات مسيرة العودة وكسر الحصار.

وقالت وزارة الصحة الفلسطينية، إن 60 فلسطينياً أصيبوا برصاص قوات الاحتلال الإسرائيلي، إضافة إلى إصابة 7 مسعفين وصحافي، بإصابات مختلفة خلال الجمعة الـ38 لمسيرات العودة وكسر الحصار، في مناطق متفرقة من الحدود الشرقية لقطاع غزة، فيما أصيب آخرون بالاختناق جراء استنشاق الغاز المسيل للدموع.

وأضافت الوزارة، أن من بين المصابين 7 مسعفين، كما أصيب مصوران صحافيان بقنابل غاز أصابت وجوههم بشكل مباشر، ووصفت جراحهما بالمستقرة.

وشارك الفلسطينيون في فعاليات جمعة المقاومة حق مشروع، وهي الجمعة الـ38 من فعاليات مسيرات العودة وكسر الحصار، والتي أوقعت منذ اندلاعها نهاية مارس (آذار) الماضي، 240 شهيداً وأكثر من 25 ألف مصاباً بإصابات مختلفة.

من جانب آخر طالبت الحكومة الفلسطينية ووزارة خارجية فلسطين، مجلس الأمن بالتدخل لوقف التصعيد الإسرائيلي في الضفة الغربية، بعد هدم جيش الاحتلال الإسرائيلي لمنزل عائلة أبوحميد في مخيم الأمعري برام الله، واستمرار حصار مدينة رام الله.

وقالت الحكومة الفلسطينية، إنها «تحمّل حكومة الاحتلال الإسرائيلي كامل المسؤولية عن تدهور الأوضاع في الضفة الغربية بشكل عام، وعن مشهد العقاب الجماعي المتمثل في اجتياح مخيم الأمعري وهدم منزل عائلة أبو حميد، والاعتداء على المواطنين بإطلاق النار وإخراجهم من منازلهم واحتجازهم في العراء».

وأضافت الحكومة في تصريح للمتحدث باسمها، يوسف المحمود، أنه «يجب التدخل الدولي بشكل عاجل لتوفير حماية دولية فورية، لأبناء شعبنا العزل الذين تتعرض حياتهم وممتلكاتهم لأشد المخاطر على أيدي الاحتلال الإسرائيلي».

من جانبها، قالت وزارة الخارجية الفلسطينية، إن «ارتكاب قوات الاحتلال لهذه الجرائم هو شكل من أشكال العقوبات الجماعية التي تفرضها على شعبنا، وترجمة لقرارات المستوى السياسي خاصة قرارات نتانياهو التصعيدية التي اتخذها مؤخراً، والتي منها هدم عدد من منازل المواطنين الفلسطينيين».

وأضافت أن «قوات الاحتلال تعيد احتلال الأرض الفلسطينية من جديد وبالقوة، وسط تسابق أركان اليمين الحاكم في إسرائيل على إطلاق الدعوات لارتكاب أفظع الجرائم بحق شعبنا وقيادتنا».

وتابعت أنها «مستمرة في اتصالاتها مع الدول كافة ومع الأطراف الدولية والأمم المتحدة ومنظماتها ومجالسها المختلفة، والتنسيق مع الأشقاء العرب والأصدقاء لحشد أوسع إدانات دولية لهذه الجملة من التصعيد الإسرائيلي غير المبرر، ولوضع العالم أمام مسؤولياته تجاه التدهور الحاصل في الأوضاع نتيجة لعدوان الاحتلال والمستوطنين».

من جهة أخرى عاد عشرات المستوطنين الإسرائيليين إلى منطقة كانت تقع بها مستوطنة عمونة اليهودية على الأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية والتي كانت أخليت مطلع 2017 باعتبارها غير قانونية من قبل السلطات الإسرائيلية، طبقاً لما تناقلته وسائل إعلام محلية أمس الجمعة.

واستغل المستوطنون حلول الليل أمس كي ينصبوا عدة مباني متحركة على التل الذي كانت تقع عليه المستوطنة بداعي أنهم اشتروا الأرض من السكان الفلسطينيين في المنطقة، حسبما أفادت صحيفة (تايمز أوف إسرائيل) على موقعها الإلكتروني.

وكان سكان مستوطنة عمونة أجلوا منها في فبراير 2017 بناء على قرار صادر من المحكمة العليا الإسرائيلية في عملية إخلاء مثيرة للجدل حيث تم ترحيل المستوطنين والمتضامنين معهم بالقوة.

وعقب إخلائها، أعلنت الأرض منطقة عسكرية مغلقة من قبل الجيش، ولم تسمح السلطات الإسرائيلية بدخول الفلسطينيين الذين كانوا يطالبون بملكيتهم لها إليها، بحسب نفس المصدر.

تأتي واقعة العودة لاحتلال المنطقة في خضم حالة من تصاعد التوتر بالضفة الغربية حيث يتواجد الجيش الإسرائيلي في حالة تأهب قصوى بعد وقوع سبع هجمات فلسطينية في الأراضي المحتلة الأسبوع الماضي ويوم آخر من الاشتباكات بين متظاهرين فلسطينيين وقوات إسرائيلية أسفرت عن مصرع فلسطيني وإصابة 49 آخرين برصاص الجيش الإسرائيلي، فضلاً عن 75 مصاباً آخرين في غزة.

من جانب اخر فجّرت قوات الاحتلال الإسرائيلي، صباح أمس السبت، منزل الأسير الفلسطيني إسلام أبو حميد في مخيم الأمعري وسط الضفة الغربية المحتلة.

وحاصر مئات الجنود الإسرائيليين منزل إسلام أبو حميد الذي تتهمه قوات الاحتلال بقتل جندي إسرائيلي في المخيم قبل عدة أشهر.

وفجّرت وحدات الهندسة المنزل بعد إخلاء نحو 200 فلسطيني معظمهم من النساء والشيوخ والأطفال من المنازل المحيطة.

يذكر أن المنزل المكون من أربعة طوابق نقطنه والدة الأسير وأحد أشقائه، ويقضي خمسة من أبنائها أحكاماً مختلفة في السجون الإسرائيلية.

وأصيب نحو مائة فلسطيني بجروح في مواجهات مع جنود الاحتلال استمرت منذ منتصف الليل حتى ساعات الفجر الأولى.

كما اعتقلت البحرية التابعة لجيش الاحتلال الإسرائيلي، أمس السبت، 4 صيادين فلسطينيين، خلال ممارستهم أعمالهم في مهنة الصيد في عرض بحر قطاع غزة.

وقالت مصادر فلسطينية، إن البحرية الإسرائيلية طاردت مركبي صيد فلسطينيين، واعتقلت الصيادين الأربعة وهم من عائلة واحدة، قبل أن يصاب اثنان منهم.

وذكر موقع «حدشوت 24» الإسرائيلي، أن الصيادين المصابين تم نقلهما لمستشفى برزلاي العسكري لتلقي العلاج.

ويتعرض الصيادين الفلسطينيين لاعتداءات مستمرة من البحرية الإسرائيلية، حيث تقتل وتعتقل عدداً منها، فيما تواصل احتجاز عدد من مراكب الصيد وتقوم باعتقال الصيادين وتقطيع شباك صيدهم.

وقلصت سلطات الاحتلال الإسرائيلي مساحة الصيد في عرض بحر قطاع غزة لـ6 أميال بحرية، إلا أنها تعترض الصيادين الفلسطينيين وتضيق عليهم رغم عملهم في هذه المنطقة.

من جهة أخرى أكد المتحدث باسم الحكومة البريطانية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إدون صامويل، أن حكومته لن تصمت في وجه الانتهاكات الإسرائيلية والاقتحامات المتواصلة على الأراضي الفلسطينية المحتلة، لا سيما تلك التي تخضع للسيطرة الأمنية الفلسطينية.

وشدد في لقاء خاص مع تلفزيون فلسطين الجمعة، على أن السلطة الفلسطينية هي السلطة الشرعية للأمن والاستقرار في هذه المنطقة، وبريطانيا ممثلة بحكومتها ووزرائها تحث الإسرائيليين في كل فرصة لإيقاف الانتهاكات، وفقاً لما ذكرته وكالة المعلومات الفلسطينية «وفا» اليوم السبت.

وأوضح، أن حكومته ناشطة في تطبيق كافة القرارات المنبثقة عن الأمم المتحدة، خاصة فيما يتعلق بالسلطة الفلسطينية المستقلة لأراضيها المحتلة، منوهاً إلى أن المستوى السياسي في إسرائيل يتجاهل الالتزامات الدولية الخاضعة للقانون الدولي، وحكومته تؤمن بضرورة تطبيقها.

وتابع: «رسالتنا إلى الشعب الفلسطيني بألا يفقد الأمل».

من ناحية أخرى وصفت عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، حنان عشراوي، إعلان رئيس الوزراء الأسترالي سكوت موريسون اليوم السبت، اعتراف بلاده رسمياً بالقدس الغربية عاصمة لإسرائيل بـ«الخطير والمستفز».

وكانت أستراليا أعلنت أمس السبت، أنها تعترف بالقدس الغربية عاصمة لإسرائيل لكنها أوضحت أنها لن تنقل بعثتها الدبلوماسية من تل أبيب قبل إبرام اتفاق سلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

وأكد رئيس الوزراء الأسترالي سكوت موريسون الذي أعلن عن هذه الخطوة، أيضاً أن بلاده مستعدة للاعتراف بتطلعات الفلسطينيين لإقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية، عندما يتوضح وضع المدينة في اتفاق سلام.

وقالت عشراوي في بيان، إن الخطوة الأسترالية «لا مسؤولة وغير قانونية ولن تؤدي إلا لزعزعة الأمن والاستقرار في المنطقة».

وأضافت، أن «أستراليا باعترافها بالقدس الغربية عاصمة لإسرائيل تزامنا مع إعدام الاخيرة لأربعة مواطنين بدم بارد وفرضها العقوبات الجماعية على شعب أعزل، أصبحت شريكة في جرائم الحرب التي ترتكبها دولة الاحتلال وداعمة لعمليات الضم غير الشرعية للقدس المحتلة، متحدية القانون الدولي، وقرارات الشرعية الدولية».

وتابعت أن «هذا القرار يعتبر مناورة رخيصة من قبل رئيس الحكومة الأسترالية... الذي استخدم الحق الفلسطيني لرشوة اللوبي الصهيوني للحصول على دعمه في الانتخابات»، داعية الدول العربية والإسلامية الى تنفيذ قرارات القمم العربية والإسلامية «بما فيها قطع علاقاتها كافة مع أستراليا».

وأكدت أن «هذا الاعتراف سيؤدي إلى ضرب مكانة أستراليا ومصالحها في العالم أجمع وعلى وجه الخصوص العالمين العربي والإسلامي».

من جهته، رأى أمين سر منظمة التحرير الفلسطينية صائب عريقات في بيان، أن «أستراليا اختارت بقرارها هذا الوقوف إلى جانب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو في التصويت ضد حل الدولتين».

وأشار إلى أن أستراليا «ترفض الاعتراف بفلسطين كدولة وتقوم بالتصويت في المنتديات الدولية ضد حق الفلسطينيين في تقرير المصير وبمواصلة التجارة مع المستوطنات الإسرائيلية».

محكمة أوروبية ترفض التماساً لشطب «حماس» من قائمة الإرهاب

قادة حركة حماس

«وكالات»: أعلنت المحكمة العامة لدول الاتحاد الأوروبي، رفضها التماسا قدمته حركة حماس احتجاجاً على تصنيف الاتحاد الأوروبي لها كمنظمة إرهابية، وتجميد أصول مملوكة لها في الاتحاد الأوروبي.

وقررت المحكمة العامة لدول الاتحاد الأوروبي، إدراج الحركة على قائمة التنظيمات الإرهابية، وتجميد أصول وحسابات لها، بعد أحداث تدمير برجي التجارة في أمريكا سبتمبر عام 2001.

ونجحت حماس عام 2017 في الحصول على قرار من محكمة العدل الأوروبية، بإلغاء تصنيفها ضمن قائمة المنظمات الإرهابية، وهو القرار الذي ألغته المحكمة العامة للاتحاد الأوروبي فيما بعد، وهي أعلى محكمة في أوروبا.

وقالت المحكمة العامة للاتحاد الأوروبي، إن «إجراءات تجميد أموال حماس متطقية ولا تشكل انتهاكاً لحقوقها، والهدف منها هو مواجهة التهديدات التي تشكلها الأعمال الإرهابية على السلم والأمن الدوليين».

وتحاول حركة حماس مواجهة إدراجها على قوائم الإرهاب في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، حيث تدرجها الأخيرة على قوائم الإرهاب، فيما رصدت مكافأة مالية لمن يدلي بمعلومات حول نائب رئيس مكتبها السياسي صالح العاروري.

خروج مزيد من المدنيين من مناطق «داعش» شرق الفرات

روسيا: أمريكا لم ترد على مذكرتين بشأن سوريا

عواصم – «وكالات»: أعلن المتحدث باسم وزارة الدفاع الدفاع الروسية، الجنرال إيغور كوناشينكوف، أمس السبت، أن وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو، أرسل قبل بضعة أيام مذكرتين إلى نظيره الأمريكي، جيمس ماتيس، لكن رداً رسمياً لم يتبعهما، مما يدل على عدم الرغبة في إجراء حوار منطقي مع روسيا.

وقال كوناشينكوف: «ركز وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو في مذكرته الأولى لوزير الدفاع الأمريكي، ماتيس على مشكلة مخيم الركبان التي لم تحل بعد، حيث أجبر أكثر من 50 ألف سوري على البقاء في ظل أصعب الظروف»، بحسب وكالة «سبوتنيك».

وأضاف كوناشينكوف، أن شويغو، اقترح بمذكرة الاحتجاج الثانية على رئيس البنتاغون جيمس ماتيس، مناقشة الخلافات بين روسيا و الولايات المتحدة المتعلقة بشأن شروط الامتثال لمعاهدة الصواريخ المتوسطة والقصيرة المدى.

وتابع، «على الرغم من مرور ثلاثة أيام على اقتراح وزارة الدفاع الروسية، رد رسمي من الإدارة العسكرية الأمريكية لم يتبع، ما يدل عن إحجام الجانب الأمريكي عن الحوار العقلاني والمهني مع روسيا من أجل حل القضايا الموضوعية للأمن الإقليمي والعالمي».

وذكر كوناشينكوف، انه فضلاً عن ذلك أعرب شويغو في مذكرته عن استعداد الجانب الروسي لإجراء حوار مفتوح وموضوعي مع البنتاغون بشأن جميع القضايا الملحة في جدول الأعمال المشترك.

يشار إلى أن الولايات المتحدة أعربت عن اعتزامها الانسحاب من معاهدة الصواريخ المتوسطة والقصيرة المدى، متهمة روسيا بانتهاكها، وهو ما نفته موسكو.

من جهة أخرى قال المرصد السوري لحقوق الإنسان، أمس السبت، إن المزيد من المدنيين السوريين استطاعوا الخروج من مناطق سيطرة تنظيم داعش الإرهابي في جيبه الأخير بريف دير الزور الشرقي.

وأكد المرصد، أن نحو 300 مدني تمكنوا من الخروج من مناطق التنظيم نحو مناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية في القطاع الشرقي من ريف دير الزور عند الضفاف الشرقية لنهر الفرات، ليرتفع إلى ما لا يقل عن 2000 تعداد المدنيين من نساء وأطفال ومسنين ممن خرجوا من مناطق سيطرة التنظيم وجيبه الأخير، نحو مناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية منذ الـ 30 من نوفمبر.

وقال المرصد، إن التنظيم يعمد لتنفيذ إعدامات بحق من يعتقله خلال قراره من المنطقة، بتهمة «الخروج إلى بلاد الكفر»، فيما خاطر الذين خرجوا بحياتهم مقابل الوصول للمنطقة.

ونشر المرصد السوري منذ يومين، أنه رصد عمليات متتالية من قبل قوات سوريا الديمقراطية، في تأمين مئات المدنيين الفارين من مناطق سيطرة تنظيم داعش في القطاع الشرقي من ريف دير الزور.

مدنيون سوريون خلال خروجهم من مناطق سيطرة «داعش»